

دور برامج التجهيز القطاعية في التنمية الاقتصادية دراسة وصفية للاقتصاد الجزائري

الأستاذة: بوكفوسة محجوبة

الدكتور: عريس مختار

جامعة عبد الحميد بن باديس جامعة وهران 2

بمستغانم

ملخص:

سنحاول في هذا البحث إبراز دور برامج التجهيز القطاعية في الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي، و الحد من معدل البطالة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. حيث شهدت الأوضاع الاقتصادية الجزائرية العديد من التجارب التنموية، شملت مختلف السياسات الاقتصادية، التي انتهجتها الحكومة بغرض إنعاش الاقتصاد الجزائري ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة لجميع القطاعات، فكان التوجه في فترة الستينيات والسبعينيات إلى انتهاز سياسة اقتصادية تقوم على التخطيط المركزي، وعلى القطاع العمومي، غير أن الأزمات الاقتصادية منها أزمة 1986، حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة، حيث زاد من حدة اللاتوازن الاقتصادي، الأمر الذي دفع الجزائر إلى التخلي عن عمليات التنمية والشروع في الإصلاحات الاقتصادية وسياسات التعديل الهيكلي، ومع ظهور بوادر الاستقرار الاقتصادي، شرعت الحكومة في تطبيق سياسات اقتصادية تنموية ذات توجه كنزي تهدف أساساً إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاث برامج تنموية:

أولاً: سياسة الإنعاش الاقتصادي.- ثانياً: سياسة دعم النمو التكميلي.- ثالثاً: سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

Résumé :

Nous allons essayer dans cette recherche en évidence le rôle des programmes de traitement sectoriel en augmentant le rythme de la croissance économique et de réduire le taux de chômage pour parvenir à un développement économique, où les conditions économiques algériennes ont vu un grand nombre des expériences de développement couverts par les différentes politiques économiques menées par le gouvernement afin de relancer l'économie algérienne et augmenter les taux de croissance économique et parvenir à un développement économique global de tous les secteurs, se dirigeait dans les années soixante et soixante-dix pour poursuivre une politique économique fondée sur la planification centrale et le secteur public, cependant, les crises économiques, y compris la crise en 1986, ont empêché la réalisation du Millénaire Duff désirait où il augmente la gravité du déséquilibre économique, ce qui a incité l'Algérie à abandonner les processus de développement et d'engager des réformes économiques et politiques d'ajustement structurel, et avec l'apparition de signes de stabilité économique, le gouvernement a lancé une politique de développement économique Kenzienne axées sur les applications principalement visant à accroître le taux de croissance économique, pour En augmentant le volume des dépenses d'investissement du gouvernement. Cette politique a été réalisée grâce à la mise en œuvre de trois programmes de développement. Programme 1: Politique de relance économique.- Programme II: Politique pour soutenir la croissance supplémentaire.- Programme III: Politique de développement économique et social.

مقدمة:

ان تحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع ، يتطلب تطبيق استراتيجيات تعتمد على عدة اليات ووسائل تمويل مختلفة واهما ادوات المالية العامة ، وهذا من اجل تحقيق الاهداف المسطرة، حيث يتم تجسيد ذلك من خلال تنفيذ برامج تنموية وضعت خصيصا لذات الغرض، ولتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية المتمثلة في الرفع من معدل النمو الاقتصادي، ورفع الناتج الاجمالي، وكذا الدخل الفردي الذي يساهم في رفع الطلب الكلي الفعال، كان على الدول النامية بعد حصولها على استقلالها السياسي، والراغبة في انعاش اقتصادها المتدهور، وتطبيق مخططات تنموية تعتمد على تنفيذ برامج تنموية وفقا لخطة معدة مسبقا من قبل السلطة التنفيذية، والتي تتضمن جملة من الاهداف المسطرة ، التي تسعى جاهدة بالاعتماد على مختلف الوسائل والادوات المتوفرة، سواء كان ذلك على المدى القصير او الطويل. ومن هنا يتوجب علينا الإجابة على التساؤل التالي:

ماهي اهم الاثار الناتجة عن تجسيد برامج التجهيز القطاعية في ظل السياسات التنموية؟ وما هي اهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على ذلك؟

وللإجابة على السؤال المطروح، يمكننا افتراض ما يلي:

■ ان برامج التجهيز القطاعية بمختلف اصنافها الممركزة وغير الممركزة، تفسر السياسة الإنفاقية للدولة وذلك بالنظر الى المبالغ المنفقة على جميع القطاعات، واذا ما قارناها بنفقات التسيير، وهذا ما يفسر حرص الدولة على العمل على تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية دون استثناء،

■ يمكن لبرامج التجهيز القطاعية رفع وتيرة التنمية من خلال رفع وتيرة النمو الاقتصادي، وكذلك الحد من البطالة الناتجة عن خلق مشاريع جديدة وكبرى، تعمل على امتصاص اليد العاملة. وهذا ناهيك عن زيادة الناتج المحلي والذي ينعكس بدوره على الدخل الفردي.

وستنطلق فيما يلي إلى دراسة البرامج الثلاثة: - سياسة الإنعاش الاقتصادي.- سياسة دعم النمو التكميلي، - سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقبل الشروع في ذلك سنحاول التطرق إلى أهم الدوافع التي دفعت الحكومة إلى انتهاج السياسات التنموية.

1. دوافع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي¹.

أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية، إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي خلال الفترة (1987-1994) 0.5 % الأمر الذي دفع إلى الشروع في الإصلاحات الاقتصادية. وسنحاول من خلال الجدول توضيح أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1993-2000).

جدول رقم 1: تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وتطور نصيب الفرد منه خلال الفترة 1993-2000

المؤشرات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج المحلي الإجمالي بالمليار د.ج	1165	1487.4	2004.9	25655	2762	2830	3248	4099
ناتج المحلي الإجمالي بالمليار الدولار الأمريكي	49.9	42.4	42	46.9	48.2	48.19	48.8	54.4
نسبة نمو الناتج الحقيقية %	-2.1	-0.7	3.9	4.3	1.1	5.1	3.2	2.4
نصيب الفرد من الناتج "دولار أمريكي	1856	1542	1498	1643	1658	1633	1630	1789

المصدر: أبحاث اقتصادية وإدارية - العدد 12. ديسمبر 2012

■ الفترة الأولى (1993-1994): أهم ما ميزها تسجيل ناتج لمعدلات نمو سلبية بلغ متوسطها خلال نفس الفترة -1.4 وهو ما يعني استمرار تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة التي شهدتها ابتداء من سنة 1986 رغم الإصلاحات الجزئية، كما

¹ لعمارة جمال - منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر - دارا لفجر للنشر والتوزيع 2004

أننا نلاحظ انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي من سنة إلى أخرى حيث انتقل من 1856 دولار أمريكي سنة 1993 إلى 1542 دولار أمريكي سنة 1994 بنسبة انخفاض قدرها 16.91%.

■ **الفترة الثانية (1995-1998):** إن أهم ما يميز هذه الفترة تسجيل معدلات نمو ايجابية وصل متوسطها إلى 3.6%، وتعد سنة 1998 السنة التي حقق فيها اعلي معدل له منذ سنة 1986، إذ وصل إلى 5.1%، إلا أن نصيب الفرد من الناتج سجل انخفاضا بنسبة 5.1%، حيث قدر بـ 1933 دولار أمريكي للفرد بعدما كان قد بلغ 1658 دولار أمريكي للفرد سنة 1997، وهو ما يدل على أن معدلات النمو الحقيقية لم تكن كافية لزيادة الدخل الفردي.

■ **الفترة الثالثة (1999-2000):** أهم ما ميز هذه الفترة أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة عرفت تراجعا. إذ قدر نمو الناتج المحلي 2.8%، وهو ما مثل انخفاضا بـ 0.8% عن متوسط النمو المسجل خلال الفترة السابقة، وذلك رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية نتيجة ارتفاع أسعار المحرقات، إذ بلغ سعر برميل النفط الجزائري 28.5 دولار أمريكي خلال سنة 2000.

ويبين الجدول الموالي مساهمة القطاعات في الناتج المحلي والتي يسجل فيها قطاع المحرقات أعلى نسبة، حيث بلغ متوسط معدل النمو إلى 5.5%، يليه قطاع الأشغال العمومية بنسبة 3.25% و 2.11% لقطاع الخدمات. إلا أنه لم يكن كافيا لدعم النمو الاقتصادي.

2. برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004²

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، يطمح إلى التقليل من حدة المشاكل الموجودة، وتدارك التأخر المسجل، والذي تراكم خلال عشرية كاملة من الأزمة، كما يعمل على التخفيف من الكلفة الاجتماعية للإصلاحات والمساهمة في رفع آليات النمو الاقتصادي بمبلغ قدره 525 مليار دج، أي ما يعادل 7.5 مليار دولار أمريكي، ولفترة تمتد من السداسي الثاني لسنة 2001 إلى نهاية 2004. يضاف إلى هذا غلاف مالي يفوق خمسة مليار دج كإنفاق عمومي سنوي، يكمل دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار برامج أخرى، مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب، وبرامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي³

جدول رقم 2: يبين تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1998-2004

المؤشرات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
متوسط سعر البرميل من البترول بالدولار	12.9	17.8	28.5	24.3	25.2	28.9	38.6
الصادرات	10.1	12.3	21.7	19.1	18.7	24.5	32.1
الواردات	8.6	9.0	9.3	9.5	12.0	13.3	17.9
رصيد الميزان التجاري	1.5	3.3	12.4	9.6	6.7	11.2	14.2
رصيد ميزان المدفوعات	1.7-	2.4-	7.6	6.2	3.6	7.5	9.1
احتياطي الصرف	6.8	4.4	11.9	18.0	23.1	32.9	43.1
الديون الخارجية	30.6	28.3	25.2	22.5	22.6	23.2	21.4
نسبة الدين الخارجي من الناتج %	63.9	58.0	46.4	41.1	40.5	34.9	26
معدل التضخم	5.7	2.6	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
سعر الصرف	58.7	66.5	75.5	77.2	79.9	77.4	72.6

المصدر - البنك العالمي - إحصائيات -

ويبين الجدول التحسن الملحوظ الذي شمل معظم المؤشرات الاقتصادية الخارجية، نتيجة لارتفاع سعر المحروقات، حيث شهد ارتفاعا في المتوسط وصل إلى 38.62 دولار أمريكي للبرميل، ما مثل ارتفاعا بنسبة 34%، ان هذا التحسن

² الدكتور عبدالرحمان تومي - الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر - واقع و آفاق - دار الخلدونية للنشرة والتوزيع - الطبعة 2011

³ Banque mondiale, <http://www.banquemonde.org/>

في اسعار المحروقات قد أثر بشكل ايجابي على تطور باقي المؤشرات الكلية، فقد سجل رصيد الميزان التجاري فائضا معتبرا ومتزايدا من سنة الى اخرى، حيث انتقل من 1.5% سنة 1998 الى 14.21% سنة 2004، هذا وقد شمل هذا الارتفاع ايضا كل من الصادرات والواردات، كما شمل رصيد ميزان المدفوعات الذي انتقل من حالة العجز سنة 1998 الى حالة الفائض ابتداء من سنة 2000، بقيمة 7.6 مليار دولار امريكي، استمر الى ان وصل الى أعلى فائض سنة 2004 بقيمة 9.1 مليار دولار أمريكي، كما أن اتباع سياسة الدفع المسبق للديون الخارجية، انعكس ايجابا على حجم المديونية، حيث انخفض حجمها من 30.6 مليار دولار امريكي سنة 1998 الى 21.4 سنة 2004، هذا وقد شهد متوسط معدل التضخم انخفاضا سنة 2004، حيث بلغ 2.4% مما يؤكد تحكم السلطات النقدية في معدل التضخم رغم الفائض المالي، وزيادة النفقات العامة.

3. تقييم سياسة الانعاش¹.

- خلال الفترة الممتدة من 1999 الى غاية 2003، تم استحداث 2.200.000 منصب شغل عندما كان سعر البرميل سنة 1999 في حدود 12 دولار للبرميل، بالإضافة الى الإرهاب الذي كان يحصد الارواح بشكل خطير بين سنتي (1999 و 2000)، فما هو المانع في استحداث اكثر من 2 مليون منصب شغل في الخماسية القادمة وفي ظروف جد مواتية.
 - نفس الملاحظة تطبق على قطاع السكن، حيث تم انجاز 700.000 مسكن في الخمس سنوات الماضية. فكيف لا تنجز في البرنامج القادم.
 - الوعد بإنجاز 100.000 مؤسسة هو هدف يمكن تحقيقه، على اعتبار ان الخماسية الماضية انجز فيها 57.000 مؤسسة في غياب صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي غياب آليات ضمان القروض التي استحدثت على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وفي هذا السياق، فقد تم خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2004 إيداع 57.000 ملف لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
 - بنفس الجهد والوتيرة، وفي نفس الفترة (1999-2003) فقد تم توصيل 330.000 بيت جديد بغاز المدينة بالإضافة إلى برمجة 390.000 بيت سنة 2004.
 - معدل التضخم بلغ خلال الفترة 2.42%، مما يؤكد تحكم السلطات النقدية في معدل التضخم، اضافة الى استقرار معدل الصرف عند متوسط 79.39%،
 - استطاعت الحكومة التقليل من حدة الفقر بأكثر من 50% خلال فترة البرنامج، على اثرها تم ترتيب الجزائر وفق تقرير التنمية الانسانية لبرنامج الامم المتحدة في المرتبة 51، وفق مؤشر الفقر على المستوى الوطني بمعدل 22.6% كمتوسط خلال فترة البرنامج.
 - وبالرغم مما حققه برنامج الانعاش الاقتصادي من نتائج ايجابية، الا انه وجهت له انتقادات مفادها أن الدولة سطرت مشاريع، ثم عجزت عن تنفيذها، مثل مشروع مترو الجزائر، الذي برمج سنة 1982، ومشروع مطار الجزائر سنة 1982 ايضا، ومشروع سد بني هارون سنة 1967، ومشروع مياه الغرب (مستغانم، أرزيو، وهران، الممتد من وادي الشلف إلى مستغانم و وهران، وقد كان مبرمجا منذ الثمانينات)، وغيرهم من المشاريع.
- ### 4. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)¹

¹ د. حاكمي بوحفص -الاقتصاد الجزائري: الاصلاح، النمو والانعاش، نادي الدراسات العلمية - كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير _ جامعة وهران.

بعد النتائج الايجابية المترتبة عن تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، وجب على القائمين على تسطير السياسة الاقتصادية مواصلة استخدام الادوات المختلفة لسياسة الانعاش، و على رأسها برامج التنمية، فتم الاعلان عن البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي خصص له مبلغ 4202.7 مليار دينار جزائري، يهدف الى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، بالاعتماد على نفس الادوات المستخدمة في برنامج الانعاش، واهمها الانفاق الحكومي الاستثماري مع تجنب السلبيات التي ميزت المرحلة السابقة، فضلا عن كونه برنامجا متوسط الاجل، من شأنه المحافظة على استقرار الاقتصاد الجزائري، ويتلخص مضمون البرنامج في المحاور الآتية:

محاور و مضمون برنامج دعم النمو التكميلي.

جاء برنامج دعم النمو بخمسة محاور اساسية تعكس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، نوجزها في الجدول كالتالي:

جدول رقم 3: محاور برنامج دعم النمو التكميلي للفترة 2005-2009⁴

محاویر البرنامج	المبلغ (مليار دج)	%
• تحسين ظروف معيشة السكان	1.908,5	45.5
• تطوير المنشآت الأساسية	1.703,1	40.5
• دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
• تطوير الخدمة العمومية	203,9	4.8
• تطوير التكنولوجيات الجديدة والاتصال	50,0	1.2
مجموع البرنامج الخماسي	4.202,7	100

المصدر: ابحاث اقتصادية و ادارية – من اعداد الباحث

- قطاع التنمية المحلية و البشرية: استفاد من اعلى نسبة من البرنامج 45.5% من مجموع الاستثمارات،
- قطاع الاشغال العمومية والهيكل القاعدية: استفاد بنسبة 40.5 % الذي ينتظر منه المساهمة بشكل فعال في تطوير وتحسين مناخ الاستثمار، ناهيك عن توفير مئات الآلاف من مناصب الشغل، كالطريق السيار- شرق غرب- الذي رصد له ما يزيد عن احدى عشر(11) مليار\$،
- قطاع دعم التنمية الاقتصادية: استفاد بنسبة 8.03 % والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة والصناعة، وهي كلها قطاعات تعكس الاقتصاد الحقيقي، من شأنها أن تحسن من قدراتها الإنتاجية، وبالتالي تلبية جزء هام من الطلب الداخلي والخارجي.
- القطاع الاداري الحكومي: استفاد من برنامج خاص لتطوير واصلاح الهيئات الحكومية على غرار الداخلية، العدالة والمالية، ما يعادل نسبة 4.8% من البرنامج،
- قطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال:¹ استفاد من نسبة 1.2% من المبالغ المخصصة للبرنامج على اعتبار ان معدل الصرف هو 70 دج للدولار الواحد، معنى ذلك ان الغلاف المالي لهذا البرنامج هو 60 مليار دولار امريكي، نظيف إلى ذلك برنامج صندوق الجنوب، وبرنامج صندوق الهضاب العليا، لكل منها غلاف مالي قدره 20 مليار\$، ولنفس الفترة (2005-2009)، وعليه يكون مجموع ما خصص للاستثمار حوالي 100 مليار\$. إن مثل هذا الغلاف المالي الضخم، يعبر عن عزم السلطات على كسب رهان الاقلاع الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، و يترجم بصدق سياسة دعم النمو.

¹ نبيل بوفليخ – ابحاث اقتصادية و ادارية، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر – العدد 12، ديسمبر جامعة شلف – الجزائر – 2012

⁴ نبيل بوفليخ – ابحاث اقتصادية و ادارية، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر – العدد 12، ديسمبر جامعة شلف – الجزائر – 2012

¹ الدكتور عبد الرحمان تومي – الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر – واقع وافاق – دار الخلدونية للنشرة والتوزيع – الطبعة 2011

برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010-2014

ان عشرية كاملة من الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري، نتيجة انتهاج سياسة الانعاش الاقتصادي، وكذا سياسة دعم النمو التكميلي، تميزت بالحفاظ على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، مما دعم القاعدة لإرساء برنامج التنمية الاقتصادية (2010-2014)، الذي سنحاول التطرق الى اهم انجازاته في هذا البحث،

5. ظروف تطبيق البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية⁵.

قبل التطرق الى اهم المحاور الرئيسية التي تبنها البرنامج، لا بد من دراسة اهم الظروف التي ساعدت على انتاجه، حيث يمكننا انجاز حصيلة الاصلاحات العشرية السابقة لبرنامج الانعاش، ودعم النمو التكميلي فيما يلي:

- تحول الجزائر من بلد مدين الى بلد دائن وهذا نتيجة الفائض المحقق في الميزانية خلال العشرية السابقة.
- غلاف مالي استثماري ضخيم بلغ 265 مليار دولار، كان نصيب الاستثمار الاجنبي المباشر منه 46 مليار دولار.
- الاحتياطي النقدي سجل تطورا غير مسبوق، اذ بلغ نهاية 2009 عتبة 150 مليار دولار.
- انتقلت البطالة من 30% سنة 2000 الى حوالي 10% سنة 2009.
- انشاء الالاف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشيد للبنى التحتية مثل الطريق السيار شرق غرب، السكك الحديدية، تحلية المياه ... الخ

- تحقيق معدل نمو متوسط خارج قطاع المحرقات قريب من 6%،
- بالرغم من ان هذه الظروف ملائمة لتطبيق سياسة تنمية، الى ان هناك تحديات اخرى، ولعل من اهمها:
- الاعتماد على المحروقات لتمويل التنمية بنسبة قريبة من 70%.
- قطاع التصدير خارج المحرقات لا يتعدى نسبة 2% من القيمة المضافة من مجموع الصادرات.
- القطاع الصناعي شهد بعض التحسن، الى انه لا يشارك في القيمة المضافة.
- جل المؤسسات الاقتصادية بحاجة ماسة الى برامج تأهيل تقودها للتسيير النوعي.
- التشريع وانهاء ملف الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.
- تقويم وتقييم دور الاستثمار الاجنبي المباشر لجعله يتلاءم مع الاوضاع الاقتصادية،

6. محتوى البرنامج الخماسي 2010-2014.⁶

ان المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي قدر ب 21214 مليار دينار جزائري، مع العلم انه تم تقسيم البرنامج الى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 6. التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي، برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الوحدة: مليار د ج)⁷.

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة المئوية من اجمالي البرنامج
1) برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان ويشمل القطاعات التالية	9903	45.5%
السكن	3700	

⁵ د. عبدالرحمان الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر - واقع و افاق - مرجع سابق ص 287 - الباحث بتصرف تومي -

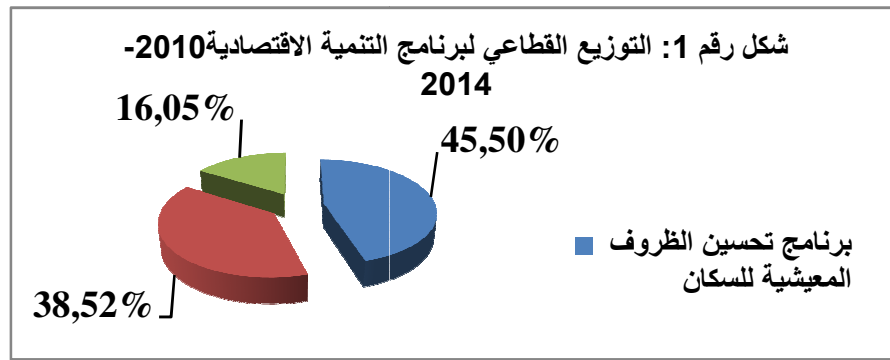
⁶ يلس شاوش بشير - المالية العامة - ديوان المطبوعات الجامعية - 2013

⁷ نبيل بوفليخ - ابحاث اقتصادية وادارية، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر - العدد 12، ديسمبر جامعة شلف -

الجزائر - 2012

التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
الصحة	619	
تحسين وسائل الخدمات الادارات العمومية	1800	
باقي القطاعات	1886	
(2) برنامج تطوير الهياكل القاعدية ويشمل القطاعات التالية	8400	38.52%
قطاع الاشغال العمومية و النقل	5900	
قطاع المياه	2000	
قطاع التهيئة العمرانية	500	
(3) برنامج دعم التنمية الاقتصادية ويشمل القطاعات التالية	3500	16.05%
الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري	1000	
دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

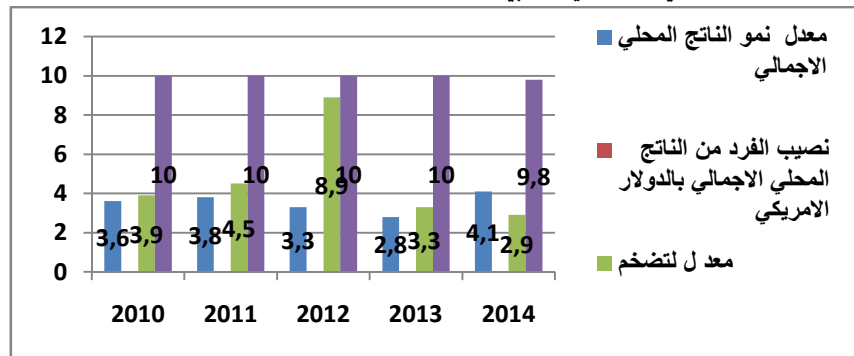
المصدر- بحوث ادارية واقتصادية - العدد ثاني عشر ديسمبر 2012



جدول رقم 7: تطور المؤشرات الاقتصادية، نمو الناتج الاجمالي، نصيب الفرد من الناتج، التضخم، معدل البطالة، خلال الفترة 2010-2014 في اطار برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁸

المؤشرات	2014	2013	2012	2011	2010
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	4.1	2.8	3.3	2.8	3.6
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار الامريكي	5.498.1	5.504.2	5.457	5.421.7	4.473.5
معدل لتضخم	2.9	3.3	8.9	4.5	3.9
معدل البطالة	9.8	11	10	10	10

المصدر_ البنك الدولي - التقرير العربي الموحد _ من اعداد الباحث



⁸ البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org/> ، الباحث بتصرف.

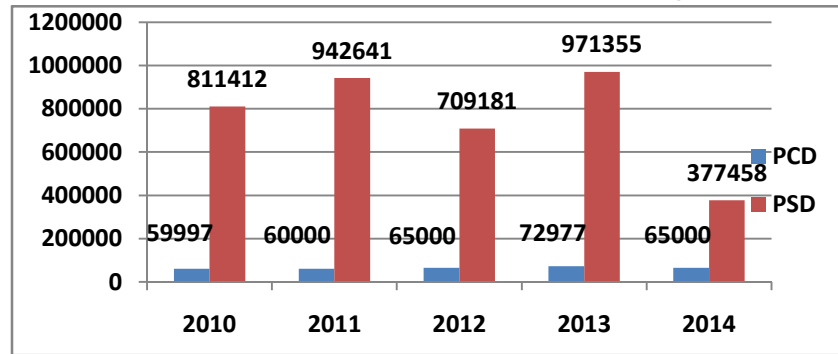
الشكل رقم 2: تطور المؤشرات الاقتصادية ، نمو الناتج الاجمالي ، نصيب الفرد من الناتج، التضخم، معدل البطالة خلال الفترة 2010-2014

يتبين من خلال الجدول التحسن الملحوظ في المؤشرات الاقتصادية الكلية، والذي شمل كل من معدل الناتج المحلي الذي شهد ارتفاعا ملحوظا من سنة الى اخرى، وصل الى اعلى نسبة سنة 2014، حيث وصل الى 4.1% مما يفسر تحسن الاوضاع الاقتصادية، وانعكس ذلك على نصيب الفرد من الناتج المحلي الذي شهد هو الآخر ارتفاعا، منذ انطلاق البرنامج، حيث ارتفع من 4.473.5 دولار امريكي سنة 2010، الى 5.498.1 دولار امريكي سنة 2014، مسجلا اعلى نسبة سنة 2013 بقيمة 5.504.2 دولار امريكي، هذا وقد انخفض معدل التضخم خلال فترة البرنامج، حيث وصل الى 2.9% في سنة 2014، مما يفسر تحكم السلطات النقدية بالأوضاع والحرص على تنفيذ السلطات لآليات البرنامج، وكل هذه الامور انعكست على تحسن الاوضاع الاجتماعية، حيث انخفض معدل البطالة من 10% خلال السنوات الاولى الى 9% سنة 2014.

جدول رقم 8: تطور رخص البرامج لبرامج التجهيز القطاعية الغير ممرضة، وبرامج التنمية للبلديات من سنة 2010_2014 بالمليون دينار جزائري، في اطار برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.⁹

ANNEE	2010	2011	2012	2013	2014
PCD	59997	60000	65000	72977	65000
PSD	811412	942641	709181	971355	377458

المصدر - مصالح رئاسة الحكومة - من اعداد الباحث



الشكل رقم 3: تطور رخص برامج التجهيز القطاعية الغير ممرضة، وبرامج التنمية للبلديات من سنة 2010_2014 بالمليون دينار جزائري.

يتبين لنا من خلال الجدول الارتفاع في رخص البرامج الخاصة بكل من برامج التجهيز القطاعية، وكذا مخططات التنمية، وهذا راجع الى حجم الاستثمارات المسطرة خلال الفترة، والتي شملت كل من برنامج تحسين الظروف الاجتماعية الذي يشمل القطاعات: السكن، التربية، تحسين وسائل وخدمات الادارة العمومية، والذي تحصل على 45%، من المبلغ المخصص للبرنامج، اضافة الى برنامج تطوير الهياكل القاعدية، والتي تضمن قطاع الاشغال العمومية، قطاع البناء وقطاع التهيئة العمرانية بنسبة 38%، ويفسر الجدول الارتفاع في رخص البرامج التي وصلت الى اعلى نسبة سنة 2013 لكل من برامج التجهيز القطاعية وكذا لمخططات التنمية للبلديات.

خلاصة البحث

الجزائر على غرار الدول النامية عمدت إلى تنفيذ المخططات التنموية منذ الاستقلال، فكان التوجه في فترة الستينيات والسبعينيات إلى انتهاج سياسة اقتصادية تقوم على التخطيط المركزي، غير ان ازمة 1986 حالت دون تحقيق الاهداف المرجوة، حيث زادت حدة اللاتوازن الاقتصادي، الامر الذي دفع الجزائر للتخلي عن عمليات التنمية،

⁹ رئاسة الحكومة www.cg.gov.dz

والشروع في الاصلاحات الاقتصادية، وسياسات التعديل الهيكلي، ومع ظهور بوادر الاستقرار الاقتصادي، شرعت الحكومة في تطبيق سياسة تنموية منبثقة من النظرية الكينزية التي تركز على الانفاق العمومي في دفع الطلب الكلي، فكان اول برنامج تنمية هو برنامج الانعاش الاقتصادي، ثم تبعه برنامج دعم النمو التكميلي، وصولا الى البرنامج الخماسي المتعلق بالتنمية الاقتصادية،

وتم برمجة هذه السياسات من خلال برامج التجهيز القطاعية الممركزة وغير الممركزة، ومخططات التنمية للبلديات، وبعد دراستنا لهذه البرامج، تم ملاحظة الدور الذي تلعبه في الرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية، خاصة من خلال مساهمة مختلف القطاعات في التقليل من معدل البطالة، والرفع من مستوى التشغيل، كما تم تسجيل اهم النتائج التي تم التوصل اليها والمتمثلة في :

- ان النظرية الكينزية التي اعتمدت عليها الجزائر، لا تتوافق مع الوضع الاقتصادي الجزائري، لعدم مرونة الجهاز الانتاجي، ذلك ان الزيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب الانفاق الحكومي الموجه للاستثمار، لم تؤدي الى زيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز الانتاجي، بالنظر الى المشاكل الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع، مما ادى الى زيادة حجم الواردات لسد احتياجات الطلب الكلي المتزايد.

_ ان تأثير برامج التنمية على معدل النمو لاقتصادي هو معدل ضعيف، اذ يتحدد اساسا بمستوى قطاع المحرقات نظرا لمساهمته الكبيرة في الناتج الاجمالي.

_ ان التأثير المباشر على مستويات التشغيل، هو تأثير ظرفي وغير مستدام، شمل فقط قطاعات البناء والاشغال العمومية.

_ ان حرص السلطات على تنفيذ برامج التنمية لم يرافقه حرص على مواصلة مسار الاصلاحات المتعلقة بالنظام الضريبي و المصرفي، وكذا القطاع الصناعي، مما جعل عمليات الانفاق في ظروف اقتصادية تتسم بنقص الكفاءة والفعالية.

- مشكل اعادة تقييم المشاريع الذي اصبح عائقا، تم الاعتياد عليه. فمعظم مشاريع برامج التجهيز القطاعية ان لم نقل اغلبيتها، يعاد تقييم تكلفتها مما يضخم من كلفة الانفاق العمومي، والذي يفسر عدم جدية الدراسات المتخذة مسبقا، والتي تحدد التقييم المالي للمشروع، وهنا يبرز الدور الهام الذي تلعبه الهيئات المكلفة بالرقابة. ومن بينها المراقب وكذا مجلس المحاسبة في مراقبة الاجراءات المتعلقة بسير وتنفيذ مختلف المشاريع. هذا كما تم ملاحظة التأخر الكبير في أشغال معظم المشاريع، مما يشكل عائقا أمام التنمية المبرمجة له وفق فترة زمنية محدد، لذا وحتى يتم تحقيق نجاعة البرامج التنموية المطبقة ارتأينا اقتراح اهم التوصيات والمتمثلة فيما يلي:

- ان تنفيذ سياسة اقتصادية في الجزائر، يجب ان يتم ضمن استراتيجية طويلة المدى، من اجل تحقيق تنمية شاملة. كما ان نجاحها يتطلب من الحكومة اعادة تفعيل اسلوب التخطيط الاقتصادي، الذي لا يتعارض مع اقتصاد السوق، والذي اثبت نجاحا في العديد من الدول النامية، كدول جنوب شرق اسيا.

_ كما على السلطات المكلفة بإعداد السياسات الاقتصادية في الجزائر، تحديد اهداف واقعية وقابلة للتحقيق، وتركيز مختلف المشاريع ضمن قطاعات محددة.

_ الاسراع في استكمال مسار الاصلاحات الاقتصادية، مع اعطاء الاولوية للقطاع الصناعي، من خلال تحسين مناخ الاستثمار للقطاع الخاص، واصلاح المنظومة المصرفية والمالية، وتطوير الاجهزة الحكومية.

_ يتعين على الحكومة تنويع مصادر التمويل على اعتبار ان اقتنارها على قطاع المحرقات، من شأنه ان يؤدي الى ازمة اقتصادية في حالة انهيار اسعار البترول.

_ لابد من وضع نظم معلوماتية فعالة ودقيقة عن مختلف مراحل الاعداد، مما يؤدي الى اضاء الشفافية و المصادقية، مع اشراك الباحثين والخبراء الاقتصاديين في اعداد الخطة الاقتصادية.
و اخيرا يمكننا القول ان برامج التجهيز القطاعية تبقى من اهم الاليات والميكانيزمات التي تركز عليها الدولة من اجل تحقيق اهدافها الاقتصادية، والمتعلقة خصيصا بتحقيق تنمية اقتصادية شاملة،

المراجع:

1. لعمارة جمال – منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر – دارا لفجر للنشر والتوزيع -2004
2. د. عبدالرحمان تومي – الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر – واقع و افاق – دارالخلدونية للنشرة والتوزيع – الطبعة 2011
3. د. حاكمي بوحفص –الاقتصاد الجزائري: الاصلاح، النمو والانعاش، نادي الدراسات العلمية - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير _ جامعة وهران.
4. نبيل بوفليح – ابحاث اقتصادية وادارية، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر – العدد 12، ديسمبر جامعة شلف – الجزائر – 2012
5. يلس شاوش بشير – المالية العامة – ديوان المطبوعات الجامعية -2013
6. البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org/> ، /الباحث بتصرف.
- 7..رئاسة الحكومة www.cg.gov.dz

8. La Banque mondiale, <http://www.banquemonddiale.org/>